

البطالة وعلاقتها بالجرائم الاقتصادية في العالم العربي (الأردن، السعودية، لبنان، مصر، المغرب)

أمين جابر الشديفات*

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعرّف حجم البطالة في العالم العربي في كل من (السعودية، الأردن، لبنان، مصر، والمغرب) كعينة تمثل العالم العربي، وكذلك حجم الجرائم الاقتصادية وأنماطها وتطوراتها والكشف عن العلاقة التي تربط بين الارتفاع الكبير في معدلات البطالة من جهة وبين ارتفاع وتطور الجرائم الاقتصادية في دول العينة خلال الفترة الزمنية (1990-2013). واعتمدت الدراسة على إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة، إضافة إلى التقارير والبيانات الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي والتقارير العربية الموحدة الصادرة عن جامعة الدول العربية وعن وزارات الداخلية والعدل في دول العينة، وتمت معالجة المعلومات والبيانات بالطرق الإحصائية المناسبة وإجراء المقارنات بين دول العينة فيما يخص البطالة والجرائم الاقتصادية، وتوصلت الدراسة أن البطالة في دول العينة تتراوح بين (8%-13%)، أما الجرائم الاقتصادية فتتزايد بما نسبته (7%-10%) من سنة إلى أخرى في دول العينة، وخاصة جرائم سرقة السيارات وجرائم المخدرات والجرائم التي تقع على الأموال. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع معدلات البطالة ومتغير الجرائم الاقتصادية، وأخيراً أبرزت الدراسة بعض التوصيات.

الكلمات الدالة: البطالة، الجرائم الاقتصادية.

المقدمة

تشكل البطالة في الوقت الحالي تحدياً للدول على اختلاف أنظمتها سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وذلك لأن البطالة تعد عاملاً أساسياً في ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف.

ويجمع الباحثون ورجال الاقتصاد والاجتماع أن الإحصاءات المتوفرة عن البطالة تؤكد على انتشارها على نطاق واسع في الدول العربية واتجاه معدلاتها إلى الزيادة. وقد أظهر التقرير الاقتصادي العربي الموحد خلال الفترة (2009-2013) احتفاظ الدول العربية كمجموعة بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى، حيث وصل (14.3%) مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ (5.7%) حيث بلغت معدلات البطالة في الأردن (12.7%) وفي السعودية (10%) وفي لبنان (8.2%) وفي مصر (8.8%) وفي المغرب (9.6%)؛ وبذا، أصبحت البطالة تشكل خطراً كبيراً على الأمن السياسي والاجتماعي للدول العربية، وكشفت العديد

من الدراسات والبحوث عن أن الجرائم ومن بينها الجرائم الاقتصادية لأمر كثيرة، مثل تسارع النمو السكاني وزيادة أنشطة التصنيع، وحركات الهجرة ومحدودية فعالية البرامج الإصلاحية إلى جانب تواضع جهود التنمية مما أسهم في رفع معدلات البطالة التي أصبحت تلعب دوراً بارزاً في ارتفاع معدلات الجريمة (حويّتي، 1998).

وانتشرت أنماط مختلفة من الجرائم الاقتصادية التي أصبحت تشكل تحدياً كبيراً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لأن الاقتصاد عامل أساسي ويشكل عصب الحياة العامة في العصر الحالي، إضافة إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار الاقتصادي، ومن بين هذه الجرائم جرائم غسل الأموال وجرائم التهريب وجرائم التزوير وجرائم النصب والاحتيال والفساد والرشوة والمخدرات وانتشار العديد من الجرائم القائمة على استخدام الانترنت والحاسب الآلي (أبو شامة، 1999).

إن نسبة الزيادة السنوية في التقارير الجنائية الأمنية التي تصدرها وزارات الداخلية العربية خلال العام 2010 في عدد الجرائم المسجلة تتراوح بين (7%-10%)، وكانت أعلى زيادة في مجموعة الجرائم المتصلة بالممتلكات وجرائم العنف

* كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/12/12، وتاريخ قبوله 2016/1/26.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تأتي أهمية الدراسة لكونها تسلط الضوء على واحدة من أهم المشكلات التي يعاني منها العالم العربي وهي مشكلة البطالة، وهذا يتطلب السعي إلى تعرّف حجم مشكلة البطالة في الوطن العربي ومعرفة أسبابها والوقوف عليها والكشف عن الآثار الناجمة عنها التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار وتترك أثراً سلبياً في الفرد والمجتمع.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف على المشكلات التي تسببها الجرائم الاقتصادية في تهريب الأموال ونقل الدخل القومي إلى خارج البلاد العربية، وبالتالي هروب رؤوس الأموال مما يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على الإنفاق على الاستثمارات وإقامة المشروعات الاقتصادية الكبيرة وتوفير فرص عمل كبيرة للمواطنين، ومن ثمّ ارتفاع معدلات البطالة التي تهدد الأمن والاستقرار الوطني في العالم العربي. وفي ضوء ما سبق، تبدو أهمية الدراسة بما تقدمه من إضافات علمية لما سبقها من دراسات، وإسهامها في معالجة القصور ببعض الجوانب النظرية وإنشاء التراكم المعرفي في مجال علم الاجتماع الجنائي، أما من الناحية العملية فتسهم في مساعدة متخذي القرار في الحد من مشكلة البطالة ووضع السياسات التي تحد من الجرائم الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تعرّف حجم البطالة في العالم العربي (مصر، السعودية، الأردن، لبنان، المغرب) وعلاقتها ببعض أنماط الجرائم الاقتصادية، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية، هي:

1. الوقوف على حجم البطالة في العالم العربي وأسبابها والآثار الناجمة منها في (مصر، الأردن، لبنان، السعودية، المغرب).
2. محاولة تعرّف حجم الجرائم الاقتصادية وتطورها في العالم العربي (مصر، السعودية، الأردن، لبنان، المغرب) خلال الفترة الزمنية (2003-2013).
3. دراسة البطالة في العالم العربي (مصر، الأردن، السعودية، لبنان، المغرب) وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة وخاصة الجرائم الاقتصادية.
4. الخروج باقتراحات ونتائج وتوصيات تساعد في الحد من مشكلة البطالة في العالم العربي، وكذلك الوقوف على حجم وتطور الجرائم الاقتصادية وعلاقتها بارتفاع معدلات البطالة في كل من السعودية والأردن ومصر ولبنان والمغرب كمثال ينسحب على العالم العربي.

والمخدرات والمؤسسات والمنظمات والجرائم الوظيفية والمهنية (عبد الحميد، 1999، ص 39-51).

إن ارتفاع معدلات البطالة في الدولة العربية والمتراق مع تنامي الجرائم الاقتصادية؛ حيث تتراوح نسبة البطالة بين (12-20%) وارتفاع معدلات الجريمة الاقتصادية بنسبة (7-10%) يتطلب من العالم العربي التوجه لتشجيع الشباب على العمل الحر وتعظيم دور المجتمع المدني وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لمواجهة البطالة وتطوير التعليم وزيادة قدرات الموارد البشرية وتنميتها (مركز دراسات الأهرام، 2005، ص 177).

مشكلة الدراسة

إن الارتفاع الكبير في معدلات البطالة في العالم العربي، الذي ترافق معه تزايد كبير في الجرائم الاقتصادية، يُعدّ من التحديات التي يواجهها العالم العربي بما تشكّله من أخطار تهدد المؤسسات العربية والوطنية والشعوب والأفراد وأصبحت تهدد الأمن والاستقرار العربي، وتشكل تهديداً وتحديداً كبيراً للتنمية والجهود العربية وتسهم في نقل جزء من الدخل القومي إلى الخارج، وبالتالي تصبح الدولة غير قادرة على الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، ومن ثمّ مواجهة خطر البطالة والزيادة الكبيرة في معدلاتها، وهذا يدفع الأفراد في المجتمعات العربية إلى الخروج عن القواعد والمعايير الاجتماعية وإضعاف الولاء والانتماء للشعوب العربية وخلق الأحقاد بين الطبقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى التوجه نحو السلوك الإجرامي، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما العلاقة بين البطالة والجرائم الاقتصادية في العالم العربي (السعودية، مصر، الأردن، لبنان، المغرب العربي) خلال الفترة الزمنية (2003م-2013م)؟

تساؤلات الدراسة:

1. ما حجم البطالة في العالم العربي (مصر، الأردن، السعودية، لبنان، المغرب)؟
2. ما حجم الجرائم الاقتصادية وتطوراتها في (مصر، الأردن، السعودية، لبنان، المغرب)، وخاصة جرائم الرشوة، الاختلاس، غسل الأموال، السرقات، وبطاقات الائتمان؟
3. هل هنالك علاقة بين ارتفاع معدلات البطالة والجرائم الاقتصادية (سرقة السيارات، وسرقة المنازل، وسرقة المحلات التجارية، والرشوة، التزيف، وتجارة المخدرات، وغسيل الأموال، وبطاقات الائتمان) في العالم العربي خلال الفترة (2003-2013)؟

الإطار النظري

تعريف البطالة وأسبابها في الدول العربية

أولاً: تعريف البطالة: يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور، ويرتبط هذا التعريف بمستوى معين من الأجور لأنه يوجد دائماً معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين يطلبون عملاً يقومون بذلك ويسمى بأجر القبول، وبالتالي فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذي يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق.

وعرّف مكتب العمل الدولي العاطلين عن العمل بأنهم كل الأفراد فوق سن معين وبدون عمل والمستعدين للعمل ويبحثون عنه خلال فترة مرجعية (العباس، 2006).

فالبطالة تعني عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب في العمل وقادر عليه وفي سن العمل؛ أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه ممن هم في سن العمل والقادرين عليه.

أسباب تفشي البطالة في الوطن العربي

تعد البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية، وتختلف الأسباب بطبيعة المجتمعات والاختلافات بينها، ومن الممكن أن ندرك اختلاف طبيعتها حتى من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد، ومن الممكن أن توزع الأسباب على عوامل مختلفة، اقتصادية واجتماعية وأخرى سياسية، هي:

1. إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
2. فشل برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية.
3. إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي.

وتحتفظ الدول العربية كمجموعه بأعلى معدل بطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى؛ حيث سجلت البطالة أعلى مستوياتها في الدول العربية الأقل دخل، التي تأثرت اقتصادياتها بحالة عدم الاستقرار وحافظت دول مجلس التعاون

الخليجي على أدنى مستويات البطالة بين الدول العربية. والجدول (1) يبين معدلات البطالة في العالم العربي لسنوات مختارة.

وتواجه الدول العربية تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وديموغرافية مشتركة على الرغم من اختلاف خصائصها الاقتصادية تعتمد على إنتاج اقتصادات انتقالية ودول غير مستقرة تسودها النزاعات، بالإضافة إلى أقل البلدان نمواً، وما يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة يشهد ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الجزئية والعمالة غير النظامية إلى جانب تراجع الانتاجية حسب تقرير منظمة العدل الدولية، 2011؛ حيث ذكرت منظمة العمل الدولية أن أعداد الأشخاص العاطلين عن العمل في أنحاء العالم قد ارتفعت إلى معدلات تاريخية لتبلغ 212 مليون شخص العام الماضي أو 6.6 % من القوى العاملة، منهم ما يزيد على 14 مليون متعطّل عربي وبمعدل يزيد على ضعف المعدل العالمي.

ويوضع التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011 نسب البطالة في الوطن العربي وتوزيعها. والجدول (2) يبين مؤشرات البطالة في دول العينة.

الجرائم الاقتصادية

تعد الجرائم الاقتصادية من أهم وأخطر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره، بما تشكله من أخطار تهدد جميع المؤسسات الوطنية والشعوب والأفراد وسيادة الدول على الأموال، الأمر الذي ترتب عليه نتائج اجتماعية وسياسية واقتصادية وسلبية وأصبحت تشكل معوقاً أساسياً لبرامج التنمية في الدول النامية ومن بينها الدول العربية.

إن الجريمة الاقتصادية أصبحت تهدد المجتمعات العربية كافة وأفرزت العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مثل تدني معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي والاستثمار وتفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة.

الجدول (1): معدلات البطالة في دول العينة

الدولة	معدل البطالة %
الأردن 2008	12.7
السعودية 2008	10
لبنان 2005	8.2
مصر 2008	8.8
المغرب 2008	9.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 37

الجدول (2): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوفرة

الدولة	السنة	معدل البطالة %	عدد العاطلين بالآلاف	معدل البطالة بين الذكور %	معدل البطالة بين الإناث %	نسبة الإناث بين العاطلين %	نسبة الشباب بين العاطلين %	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة %	نسبة العاطلين أكثر من سنة %
الأردن	2011	12.9	1763.0	11.0	21.2	30.1	48.1	64.6	41.4
الإمارات	2011	4.3	232.0	2.4	10.8	49.1	33.8	76.6	
البحرين	2011	3.7	5.0	1.1	4.1	82.0	54.0		
تونس	2011	18.9	798.4	15.4	28.2	27.3	40.0	60.0	71.9
الجزائر	2011	9.8	1100.0	8.1	19.1	31.6	42.3	62.1	63.0
السعودية	2009	5.4	463.0	4.0	15.0	44.1	45.6	79.0	19.0
سورية	2011	14.9	866.3	14.3	37.1	41.9	73.0	70.0	
فلسطين	2010	36.6	257.4	0.8	32.6	20.9		52.5	43.1
قطر	2009	0.5	5.8	5.0	2.7	34.9	34.9	77.6	66.0
الكويت	2007	5.9	17.3	21.0	3.1	28.5	28.5		33.0
لبنان	2011	6.4	108.0	8.9	10.4	51.2	51.2	46.0	
مصر	2011	11.9	3183.0	8.9	22.7	57.2	57.2	71.2	67.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.

عقاباً ويأتيه إنسان أهل لتحمل المسؤولية الجنائية (عوض، 1996).

ان الجرائم الاقتصادية في العالم العربي في تزايد مستمر ويبين الجدول (3) الجرائم الاقتصادية لدول العينة التي تتزايد من سنة إلى أخرى.

الجدول (3): الجرائم الاقتصادية لدول عينة الدراسة خلال سنوات مختارة

الدولة/ السنة	2003	2008	2013
الأردن	42023	46200	50605
السعودية	54434	68899	118266
لبنان	13567	17716	26024
مصر	100096	128926	193296
المغرب	37704	76159	106795
المجموع	247824	337900	494986

يتضح من الجدول (4) أن الجرائم الاقتصادية في ازدياد مستمر؛ إذ ارتفعت الجرائم من 247824 عام 2003 إلى 337900 عام 2008 ثم ارتفعت إلى 494986 عام 2013.

العلاقة بين البطالة والجرائم الاقتصادية

تُعدّ الجرائم الاقتصادية من أهم وأخطر التحديات التي يواجهها العالم العربي بما تشكّله من أخطار تهدد المؤسسات

تعريف الجريمة الاقتصادية: ليس هناك تعريف متفق عليه للجريمة الاقتصادية، والمفهوم الشائع لها أنها تشمل أي جريمة ترتكب ضد المال.

وهناك من يرى أنها نوع من أنواع الجريمة الذي يخالف التشريعات والقوانين الجنائية والاقتصادية التي تنظم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وتهدد بالتالي المصلحة العامة والخاصة بالخطر والأذى (عبد الحميد، 1994، ص 37).

والجريمة الاقتصادية فعل يتنافى مع قواعد الأخلاق؛ لأنها تتضمن اعتداء على مصلحة جوهرية يدرسها ويقدر أهميتها أفراد المجتمع (الشناوي، 1994، ص 151).

أما التعريف القانوني للجريمة الاقتصادية، فهو الذي يبين الأفعال المجرمة التي تقع بالاعتداء مباشرة على مصلحة اقتصادية يحميها القانون كالجرائم المتعلقة بالمعاملات المصرفية، وتجارة العملة، والاستيراد والتصدير، والمنافسة غير المشروعة والغش التجاري واختلاس المال العام والاستيلاء عليه، والتهرب الجمركي، وجرائم التمويل والتسعير الجبري، بالإضافة إلى مجموعة مستحدثة من الجرائم التي تهز الاقتصاديات الوطنية كجرائم غسيل الأموال وغيرها ثم الجرائم التي تظهر نتيجة الإصلاح الاقتصادي فيميل إلى التوسع ليشمل أنماطاً جديدة من الجرائم التي أفرزتها التغيرات والتحولات الاقتصادية. وتعرف الجريمة الاقتصادية بأنها فعل ضار له مظهر خارجي يخل بالنظام الاقتصادي والائتماني وبأهداف السياسة الاقتصادية، يحضره القانون ويفرض له

الدراسات السابقة ذات الصلة.

دراسة عجوة، عاطف عبدالفتاح (1985)، بعنوان: "البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة". وهدفت هذه الدراسة الميدانية إلى بحث العلاقة بين البطالة كمتغير مستقل وبين الجريمة بأنواعها كمتغير تابع في الوطن العربي. وخلصت إلى:

1. أن العامل الاقتصادي يُعدُّ أحد الأسباب المباشرة لارتكاب الجريمة، وأظهرت الدراسة أن العامل الاقتصادي لدى المجرم العاطل عن العمل لأكثر من مرة بلغت نسبته (69.9%) والمجرمين العاملين (50.6%).

2. أن هناك عواملاً اجتماعية تميز المجرم العاطل عن العمل، ومنها انتشار الأمية بنسبة (45.7%) بين المجرمين، وكذلك هنالك تفكك ملحوظ في العلاقات الأسرية وارتفاع نسبة الجريمة بين أفرادها وانتشار البطالة والفقر.

دراسة حويتي، أحمد (1988)، بعنوان: "علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي". هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى التحقق إذا كانت هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والجريمة والانحراف، إضافة إلى معرفة العوامل المسببة للبطالة في الوطن العربي والسبل الكفيلة بمواجهتها، وكان مجتمع الدراسة من نزلاء المؤسسات العقابية في (موريتانيا وقطر والسودان وسوريا) وتوصلت الدراسة إلى:

1. أن فرص التنمية الاقتصادية العربية لا توفر فرص عمل تغطي الزيادة السكانية، وأن العمل الأساسي للبطالة في العالم العربي يتمثل في النمو السكاني المتسارع، إضافة لقصور جهود التنمية وتواضع الأداء الاقتصادي والتقدم التكنولوجي.

2. أن البطالة مشكلة يترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، وتتوقع الدراسة إذا استمرت الأمور على ما هي عليه دون إحداث تغييرات في بناء كل دولة عربية، فإن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية ستؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة بشكل طردي.

3. أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية تؤثر تأثيراً مباشراً في دفع الفرد لارتكاب الجريمة، إضافة إلى أن الفقر والبطالة يشكلان عوامل مشتركة في استفحال وظهور الجريمة والانحراف.

دراسة الملك، شرف الدين (1991) جريمة السرقة في السعودية، وتوصلت إلى أن أهم العوامل التي أسهمت في حدوث ظاهرة السرقات في المجتمع السعودي هما عاملي البطالة والفقر، وأن معظم مرتكبيها هم من العاطلين العزاب عن العمل وذوي الدخل المنخفضة.

العربية والوطنية والشعوب والأفراد وأصبحت تهدد الأمن والاستقرار العربي، وتشكل تهديداً كبيراً للتنمية والجهود التنموية العربية وتسهم في نقل جزء من الدخل القومي إلى الخارج وبالتالي تصبح الدولة غير قادرة على الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل ومن ثم مواجهة خطر البطالة والزيادة الكبيرة في معدلاتها، وهذا يدفع الأفراد في المجتمعات العربية إلى الخروج عن القواعد والمعايير الاجتماعية وإضعاف الولاء والانتماء للشعوب العربية وخلق الأحقاد بين الطبقات الاجتماعية مما يؤدي إلى التوجه نحو السلوك الإجرامي.

تعد مشكلة البطالة واحدة من المشكلات المهمة التي يعاني منها سكان الوطن العربي، التي أصبحت تهدد الأمن الوطني والقومي العربي.

إن الارتفاع في معدلات البطالة في الوطن العربي أسهم في الخروج عن القواعد والمعايير وبالتالي التوجه نحو الجريمة ومن بينها الجرائم الاقتصادية التي أصبحت تعد من أخطر التحديات التي تواجهها المجتمعات العربية والتي أصبحت تهدد جميع المؤسسات الدولية والوطنية والشعوب والأفراد وسيادة الدولة على الأموال. الأمر الذي أدى إلى العديد من الآثار والنتائج السلبية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأصبحت هذه الأضرار المختلفة تشكل معوقاً أساسياً لبرامج التنمية في الدول العربية، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة في العالم العربي، التي ساهمت في اختلال الأمن الوطني للعديد من الدول العربية وتهديد الأمن القومي العربي بشكل عام.

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية وسياسة الإصلاح التي تشهدها الدول العربية في عصر العولمة ساهمت في ظهور العديد من وسائل الكسب غير المشروعة للتكوين السريع للثروة، الذي أدى ظهور الطبقات الطفيلية والتفاوت في توزيع الدخل.

لقد أسهم التطور السريع في عصر العولمة في عولمة الجريمة الاقتصادية، وبالتالي تعدد صور هذه الجرائم كجرائم الاعتداء على المال العام، وجرائم التهريب الضريبي والنصب والاحتيال، وجرائم البورصات والمخدرات وغسيل الأموال وجرائم الاحتكار والمنافسة غير المشروعة. مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة في العالم العربي وعدم القدرة على إنشاء المشروعات الصناعية الكبيرة التي تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة؛ وذلك لأن هذه الجرائم أدت إلى اختلال الهيكل الاجتماعي والتأثير في القيم والروابط بين أفراد المجتمع، إضافة إلى تأثيرها في الكفاءة الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي للفرد والمجتمع.

في تأثيرها السلبي على الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل؛ حيث تؤدي جرائم غسل الأموال إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المنتجة إلى فئات أخرى غير منتجة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع.

3- تساعد جرائم غسل الأموال على زيادة الاستهلاك المظهري الترفي في حالات الحصول على دخل غير مشروعة وغير ناتجة عن مجهود إنتاجي حقيقي، ولقد دعمت العولمة مع تنامي ثقافة الاستهلاك؛ حيث أصبح الاستهلاك قيمة في حد ذاته لدى أصحاب الدخل غير المشروعة.

وعن أهم المصاحبات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال، فقد أوضحت الدراسة أن جرائم غسل الأموال تعمل وتساعد على إنتاج التمايزات الاجتماعية، وقلب ميزان الهرم الاجتماعي، وإضعاف المركز الاجتماعي للفئات المتوسطة التي تعاني من إشباع احتياجاتها الأساسية في ظل العولمة الاقتصادية وما أدت إليه من غلاء الأسعار وتنامي ظاهرة الفقر والبطالة.

وأوضحت أيضاً أن جريمة غسل الأموال ساعدت على انتشار القيم السلبية لدى أفراد المجتمع كالأنانية واللامبالاة وعدم قيمة العمل والانتماء نتيجة إحساسهم بعدم جدوى العمل المنتج الشريف اجتماعياً واقتصادياً.

أما عن المصاحبات الأمنية لجرائم غسل الأموال، فقد أوضحت الدراسة أن هذه الجرائم تؤثر في زعزعة الأمن الاجتماعي من خلال ارتباطها بالعديد من المشكلات الاجتماعية السلبية مثل التهريب، وتجارة المخدرات بالإضافة إلى الفساد الإداري.

الدراسات الأجنبية

- دراسة شوين ومادين (Chen, E. Madden, 1979) بعنوان: "العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والجرائم الاقتصادية" حيث طورت نموذجاً لتحليل العلاقة بين جرائم السطو وعدم المساواة في الدخل، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد الاختلاف في معدلات عدم المساواة في الدخل صاحب ذلك ارتفاع في معدلات جرائم السطو.

- دراسة رفين (Rephann, 1999) بعنوان: "التغيرات الحادثة على معدلات الجرائم في المناطق غير الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية"، وهي دراسة تحليلية للبيانات الثانوية المنشورة، وتوصلت إلى أن المتغيرات المتضمنة في البعد المتعلق بالمتغير الاجتماعي الاقتصادي، مثل متغيري الدخل الفردي والبطالة أظهرت تأثيراً إيجابياً على معدلات الجريمة وخاصة الجرائم الموجهة ضد الملكية كجرائم السطو.

دراسة السراج (1992) ملامح الجريمة في الوطن العربي والارتفاع في معدلات الجريمة في العالم العربي. وتوصلت إلى ارتفاع معدلات جرائم السرقة والاختلاس والتزيف والنصب والاحتيال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتغيري الأمية وانخفاض مستوى الثقافة والتعليم.

دراسة الجهني (2003) بعنوان "الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي"، التي أكدت على أن الفساد والرشوة صنوان يمثلان أعظم الأخطار التي تهدد الاقتصاد والتنمية، بل إن آثار ظاهرة الفساد والرشوة، والمحسوبية لا يقل خطرها وانعكاساتها السلبية على أمن الدولة ومواطنيها، وقد ذكر أن من أسباب الفساد حرص الإنسان على كسب المال، مما جعل الكثيرين منهم يتمطون صهوة الفساد المالي والإداري مستغلين السلطة والنفوذ والقوة، وأن الفساد مشكلة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع.

وقد ذكر أن تضخم الجهاز الحكومي في الدول العربية من وزارات وهيئات وما اعترها من الضعف والقصور في الأداء وسوء تنظيمها الإداري والمالي جعلها محلاً لاستغلال ذلك الخلل الذي ينشر فيه الفساد والرشوة والمحسوبية.

دراسة الطراونة (2007) بعنوان "العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن- دراسة تحليل المضمون للفترة الواقعة (1980-2005)". وهدفت إلى تعرف العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن، وتمثل مجتمع الدراسة في السلاسل الزمنية خلال الفترة المحددة (1980-2005) وتوصلت إلى:

1- وجود علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي وجرائم الملكية الاقتصادية وأن جرائم الملكية الاقتصادية تفسر ما مقداره (88.3%) من التباين في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- وجود علاقة بين متوسط دخل الفرد سنوياً وجرائم الملكية الاقتصادية وأن جرائم الملكية الاقتصادية تفسر ما مقداره (82.3%) من التباين في متوسط دخل الفرد سنوياً. كما توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة، وجرائم الملكية الاقتصادية، واستخراج نسبتها المئوية.

دراسة الحمدان، والسيد (2006)، بعنوان "المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية لجريمة غسل الأموال في ظل العولمة"، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1- تزايد حجم وانتشار جرائم غسل الأموال واتساع نطاقها في السنوات الأخيرة بفعل مدخلات العولمة التي بسطت نفوذها على الإنسان والمكان وعلى القيم.

2- أهم المصاحبات الاقتصادية لجريمة غسل الأموال

النظريات والدراسات المفسرة للعلاقة بين البطالة والجريمة الاقتصادية

قامت العديد من المحاولات للكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة ولم تستطع معظم الدراسات في مجملها إثبات هذه العلاقة أو نفيها، لكن بعض الدراسات أشارت إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة ومن بينهم العالم (Todaro) مايكل تودارو، وقد خلصت العديد من الدراسات سواء كانت نظرية أو ميدانية إلى أن البطالة يمكن أن تقود إلى الجريمة وقد تقود بمفردها أو بالتلاحم مع عوامل أخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالبطالة قد تؤدي إلى أن يسلك الفرد سلوكاً إجرامياً عندما يتوفر الموقف المناسب، وخاصة إذا أحيطت بمواقف وعلاقات اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية.

إن علاقة البطالة بالجريمة علاقة ديناميكية دائرية يصبح السبب فيها نتيجة والنتيجة سبب مع استمرار العلاقة وتعهدها عبر الزمان والمكان (عجوة، 1985).

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين البطالة والجرائم الاقتصادية في العالم العربي، فإن الجرائم الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لهروب الأموال إلى الخارج من خلال البنوك والقنوات المصرفية، وهذا يؤدي إلى نقل جزء من الدخل القومي إلى دول خارجية وهذا يسبب عجز الدول التي هربت منها الأموال على الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين وهذا يؤدي إلى انتشار البطالة خاصة في ظل الزيادة السكانية وتنامي أعداد الخريجين من الجامعات والراغبين في العمل مما ساعد على تفاقم مشكلة البطالة في العالم العربي.

1. نظرية البناء الاجتماعي (Social Structurat therorie)

ترى هذه النظرية أن تفسيرات البناء الاجتماعي الأكثر قبولاً في تفسير الظواهر والسلوك الاجتماعي ويرى ميللز (Mills, 1959) أن البناء الاجتماعي يسهم بشكل غير مباشر في الجريمة من خلال تفاقم مشكلة البطالة وانتشار الفقر وانخفاض مستوى التعليم وتدني الدخل، التي تسهم إسهاماً فعالاً في الاندفاع نحو الجريمة.

2. نظرية تباين الفرص (الوريكات، 2013)

إن هذه النظرية تجمع ما بين النظرية اللامعيارية لميرتون التي تحدثت عن البناء الاجتماعي والضغط اللامعيارية وبين نظرية المخالطة الفارقة لادورن سذرلاند (Sutherland) حيث ترى النظرية أن الأنماط الثقافية الفرعية تحدد السلوك المنحرف جنائياً وصراعياً وانسحابياً، حيث أن أفراد المجتمع يشتركون في

بينما لم يظهر متغير عدم المساواة في الدخل علاقة ذات دلالة إحصائية مع معدلات الجريمة.

- دراسة شنايدر (Schneider, 2000) بعنوان "العلاقة بين الجريمة والتطور الاقتصادي"، وهدفت إلى قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي في أستراليا في نسبة معدل الجريمة، وتكونت عينتها من 25 مكتباً قانونياً من مكاتب الجنايات، أما فيما يتعلق بأدواتها فقد استخدم الباحث أداتي الملاحظة والمقابلة.

وتوصل الباحث إلى أن التطور الاقتصادي يؤثر في نسبة الجريمة في أستراليا بشكل كبير، كما يؤثر مستوى عيش الفرد في قابلية ارتكاب الجريمة بشكل طردي، وأثبتت الدراسة أن أكثر من نصف العينة (مرتكبي الجريمة) يعانون ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم، وتبين أن التطور والتنمية الاقتصادية يسهمان بنسبة 80% بمكافحة الجريمة والقضاء عليها في أستراليا وفي جميع أنحاء العالم.

- دراسة جولييد ووينبرج ومستارد (Gould, Weinberg, Mustard, 2002) بعنوان: طبيعة العلاقة بين المتغير في فرص سوق العمل المحلي في الولايات المتحدة وجرائم الاعتداء على الملكية"، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الأجور والبطالة أظهر تأثيراً مهماً نحو الجريمة، وأن التقليل من معدل البطالة بين الذكور أسهم في التقليل من معدل الجريمة في المجتمع الأمريكي وخاصة بين الفئات العمرية الشابة أكثر من تأثير الزيادة في معدلات الأجور خلال نفس الفترات الزمنية.

- دراسة كنت وجوي (Kent, Goe, 2004) بعنوان: "العلاقة بين البطالة ومعدل جرائم الاعتداء على الملكية في الولايات المتحدة الأمريكية"، وقد وجدت أن البطالة بين العاملين في القطاع الصناعي ترتبط إيجابياً بالتغير في معدل جرائم الاعتداء على الملكية وفي المقابل فإن البطالة بين العاملين في القطاع غير الصناعي ترتبط سلبياً بالتغير في معدل جرائم الاعتداء على الملكية. وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة في القطاع غير الصناعي ترتبط سلبياً بالتغير في معدل جرائم سرقة السيارات، ولكنها لم تظهر أهمية نحو التغير في جرائم السطو.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- أنها تعنى بتناول الجرائم الاقتصادية المرتكبة في العالم العربي والاهتمام بدراسة الجرائم الاقتصادية كافة من تزوير ورشوة وغسل الأموال والمخدرات وغيرها، ودراسة مشكلة البطالة في العالم العربي وأثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ودراسة العلاقة بين البطالة والجريمة الاقتصادية، التي أصبحت تهدد الأمن الوطني والقومي العربي وتقديم الحلول والاقتراحات والتوصيات للحد من مشكلة البطالة والجرائم الاقتصادية.

المقارن، لكونه منهجاً مساعداً على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد البحث، ولأنه المنهج الذي يمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة، فعلى صعيد الدراسة الوصفية، تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على البحوث النظرية والميدانية، أما على صعيد البحث التحليلي، فتم تحليل كافة البيانات واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لمعالجتها، كما تم إجراء مقارنات بين الدول عينة الدراسة، سواء فيما يتعلق بحجم البطالة أو الجرائم الاقتصادية، كما تم إجراء مقارنة بين الدولة نفسها على مدى ثلاث سنوات (2003، 2013، 2008).

عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من خمسة دول عربية هي مصر والمغرب لتمثل القارة الإفريقية وثلاثة دول عربية من آسيا، هي (الأردن، لبنان) من الدول ذات المستوى التنموي المتوسط، ودولة خليجية هي المملكة العربية السعودية من الدول ذات المستوى التنموي المرتفع.

وبذلك يكون مجتمع الدراسة يغطي العالم العربي ويعطي صورة صادقة عن البطالة والجرائم الاقتصادية المختلفة في العالم العربي.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، كما تم حساب معاملات الارتباط، واستخدام برنامج الجداول الإلكترونية (Excel) لإجراء بعض الرسومات البيانية التوضيحية.

نتائج الدراسة

السؤال الأول: ما معدلات البطالة في الدول عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذه السؤال، تم حساب معدل البطالة لكل دولة من الدول عينة الدراسة مقدراً بالآلاف، كما يتضح في الجدول (4).

الجدول (4): معدلات البطالة (بالآلاف) المسجلة للسنوات

2013-2003 حسب الدول عينة الدراسة

الدولة	2003	الرتبة	2008	الرتبة	2013	الرتبة
الأردن	14.5	1	12.7	1	12.6	1
السعودية	9.8	2	10	2	11.2	2
لبنان	8.1	5	8.3	5	8.9	5
مصر	8.5	4	8.8	4	9.2	4
المغرب	9.4	3	9.6	3	10.2	3

نسق قيمي مشترك وهنالك طرق مشروعة وغير مشروعة لتحقيق الأهداف الحياتية، لكن هذه الوسائل والطرق لا تتوفر لجميع أفراد المجتمع بشكل متساوي لطبقات والشرائح الاجتماعية كافة، فالفرص المشروعة تتوفر للطبقات العليا والمتوسطة بينما لا يبقى للطبقات الفقيرة إلا الفرص غير المشروعة، وبالتالي الاتجاه نحو الجريمة المنظمة.

إن نقشي البطالة والفقر وتدني المستوى التعليمي وتدني الدخل في الدول العربية وتلاشي الطبقة الوسطى وتحكم الطبقة العليا القليلة جداً في الثروة والثراء أدى إلى انتشار الجرائم المختلفة بما فيها الجرائم الاقتصادية نتيجة للتفاوت الطبقي وعدم العدل والمساواة في توزيع مكاسب التنمية والثروة، وهذا أدى إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي ومحاولة الطبقات الفقيرة محاكاة الأنماط الاستهلاكية للطبقات الأعلى دخلاً في المجتمع وهذا يدفعهم إلى الانخراط نحو السلوك الإجرامي والأعمال غير المشروعة.

3. نظرية تشكيل رد الفعل (Reaction Formation Theory)

يرى كوهن أن كل الناس يبحثون عن مكانة اجتماعية، ولكن لا يستطيع الصغار المنافسة بشكل متساو من أجل المكانة، وخاصة أبناء الفقراء الذين يحكمهم البناء الاجتماعي الطبقي. (الوريكات، 2013).

إن التنافس مع أبناء الطبقات العليا لا يحصد لهم إلا الفشل والإحباط وخاصة في المدارس والجامعات والتحصيل العلمي الذي يحقق المكانة الاجتماعية التي تضاهي مكانة الطبقة العليا والمتوسطة، وبالتالي يفشلون في ذلك، وتشكل لديهم الثقافة الفرعية المنحرفة من أجل حل مشكلة المكانة المتدنية لأبناء الطبقات الفقيرة.

وعليه، يذهبون للجريمة والانحراف الذي يروونه الترياق الشافي لمشاكلهم ويولد لديهم نسق قيمي مضاد للطبقات العليا والوسطى، وعادة ما يكون غير سوي إلا أنه يوفر لهم الحصول على المكانة الاجتماعية.

إن هذه النظرية تنطبق على حالة المجتمعات العربية التي يسود فيها التفاوت الطبقي الذي حرم الطبقة الواسعة الكثيرة والكبيرة الحجم من المساواة والثروة والعدالة وسيطرة الطبقات قليلة العدد على الثروة في المجتمع، مما أدى إلى تفشي الفقر والبطالة، وهذا ساهم في انتشار مختلف أنواع الجرائم بما فيها الجرائم الاقتصادية مما أدى إلى زعزعة الاستقرار والأمن الوطني والقومي في الوطن العربي.

منهجية الدراسة

يعد المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي

الثالثة وبلغت 10.2%، وحلت مصر في المرتبة الرابعة بمعدل بلغ 9.2، وأقل المعدلات كانت لدى لبنان إذ بلغت 8.9.

السؤال الثاني: ما الجرائم الاقتصادية الأكثر شيوعاً في الدول عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب التكرارات لكل جريمة ولكل دول من الدول عينة الدراسة في السنوات الثلاث، كما تم حساب الترتيب على مستوى كل جريمة بالنسبة لكل دولة كما يتضح في الجدول (5).

يتضح من الجدول (5) أن أعلى الجرائم الاقتصادية في العام 2003 كانت في مصر، إذ بلغت 100096 جريمة، يليها السعودية وبلغت عدد الجرائم الاقتصادية فيها 54434 جريمة، ثم الأردن وبلغ عدد الجرائم فيها 42023 جريمة، جاءت المغرب وبلغ عدد الجرائم الاقتصادية فيها 37704 وأقل عدد جرائم كان لدى لبنان؛ إذ بلغ عدد الجرائم فيها 13567.

يتضح من الجدول (4) أن الأردن حقق أعلى معدل في حجم البطالة في السنوات الثلاثة، إذ بلغ معدل البطالة في الأردن لعام (2003) 14.5%، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية وبلغت 9.8%، وجاءت المغرب في المرتبة الثالثة وبلغت 9.4%، وحلت مصر في المرتبة الرابعة بمعدل بلغ 8.5، وأقل المعدلات كانت لدى لبنان إذا بلغت 8.1.

أما في عام 2008 فقد بلغ معدل البطالة في الأردن 12.7% وكان في المرتبة الأولى، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية وبلغت 10%، وجاءت المغرب في المرتبة الثالثة وبلغت 9.6%، وحلت مصر في المرتبة الرابعة بمعدل بلغ 8.8%، وأقل المعدلات كانت لدى لبنان إذ بلغت 8.3.

أما في عام 2013 فقد بلغ معدل البطالة في الأردن 12.6% وكان في المرتبة الأولى، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية وبلغت 11.2%، وجاءت المغرب في المرتبة

الجدول 5: الرتب والتكرارات للجرائم الاقتصادية في الدول عينة الدراسة لعام 2003

الجرائم الاقتصادية	الأردن	الترتيب	السعودية	الترتيب	لبنان	الترتيب	مصر	الترتيب	المغرب
سرقة السيارات	159	5	22079	1	618	4	3750	2	725
سرقة المنازل	215	5	6170	1	724	3	4620	2	258
سرقة المحلات التجارية	328	5	3499	1	415	4	466	3	788
الرشوة	59	4	418	2	42	5	720	1	366
جرائم الاختلاس	8	5	924	2	28	4	1848	1	714
جرائم التزيف	102	4	477	1	86	5	615	2	518
جرائم المخدرات	2512	4	4524	3	1840	5	10187	1	7920
السرقات والجرائم التي تقع على الاموال	38640	2	16343	4	9814	5	77890	1	26415
المجموع	42023	3	54434	2	13567	5	100096	1	37704

الجدول (6): الرتب وتكرار الجرائم الاقتصادية في الدول عينة الدراسة لعام 2008

الجرائم الاقتصادية	الأردن	الترتيب	السعودية	الترتيب	لبنان	الترتيب	مصر	الترتيب	المغرب
سرقة السيارات	2185	3	22325	1	1176	5	5000	2	1480
سرقة المنازل	1165	4	6280	2	1220	3	7000	1	698
سرقة المحلات التجارية	1318	3	3810	1	920	4	680	5	1415
الرشوة	93	4	520	3	76	5	1280	1	718
جرائم الاختلاس	10	5	1260	2	74	4	2460	1	1115
جرائم التزيف	301	4	496	3	115	5	1376	1	628
جرائم المخدرات	4508	4	6838	3	2015	5	15190	2	15845
السرقات والجرائم التي تقع على الاموال	36620	3	27307	4	12120	5	95940	1	54260
المجموع	46200	4	68899	3	17716	5	128926	1	76159

في المرتبة الرابعة وبلغت عدد الجرائم الاقتصادية فيها 46200 وأقل عدد الجرائم كان لدى لبنان؛ إذ بلغ عدد الجرائم فيها 17716 جريمة.

يتضح من الجدول (6) أن أعلى الجرائم الاقتصادية في العام 2008 كانت في مصر؛ إذ بلغت 128926 جريمة، يليها المغرب وبلغت عدد الجرائم الاقتصادية فيها 76159 جريمة، ثم السعودية وبلغ عدد الجرائم فيها 68899 جريمة، وجاء الأردن

الجدول (7): الجرائم الاقتصادية في الدول عينة الدراسة لعام 2013

الجرائم الاقتصادية	الأردن	الترتيب	السعودية	الترتيب	لبنان	الترتيب	مصر	الترتيب	المغرب
سرقة السيارات	5039	3	22470	1	1672	5	21000	2	2580
سرقة المنازل	1420	4	7180	2	1275	5	11000	1	3166
سرقة المحلات التجارية	2150	4	4675	1	1260	5	3000	2	2875
الرشوة	133	4	630	3	126	5	5725	1	938
جرائم الاختلاس	6	5	1450	3	98	4	4824	1	1578
جرائم التزيف	331	5	545	3	438	4	2714	1	840
جرائم المخدرات	6504	4	8418	3	4875	5	26875	1	22658
السراقات والجرائم التي تقع على الاموال	35022	4	72898	2	16280	5	118158	1	72160
المجموع	50605	4	118266	2	26024	5	193296	1	106795

وفيما يتعلق بجرائم التزيف، فقد كانت الأعلى لدى مصر؛ إذ بلغت 2714، ثم المغرب بلغت 840، وفي المرتبة الثالثة السعودية وبلغت 545، وجاءت لبنان في المرتبة الرابعة إذ بلغت 438، وأقلها في الأردن وبلغت 331 جريمة.

أما جرائم المخدرات، فقد كانت الأعلى في مصر إذ بلغت 26875، ثم المغرب وبلغت 22685، ثم السعودية 8418، وبعد ذلك الأردن وبلغت 6504، وأقلها لبنان 4875 جريمة.

وفيما يتعلق بالسراقات والجرائم الواقعة على الأموال، فقد كانت الأعلى في مصر؛ إذ بلغت 118158، ثم السعودية وبلغت 72898، ثم المغرب 72160، وبعد ذلك الأردن وبلغت 35022، وأقلها لبنان وبلغت 16280.

السؤال الثالث: هل تزداد أعداد الجرائم مع تطور السنوات؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب تكرارات الجرائم لكل دولة حسب السنوات الثلاثة، والجدول (8) يبين هذه النتائج.

يتضح من الجدول (8) أن الجرائم الاقتصادية في ازدياد مستمر في كل الدول عينة الدراسة؛ إذ ارتفعت من 247824 عام 2003 إلى 337900 عام 2008 ثم ارتفعت إلى 494986 عام 2013.

السؤال الرابع: هل توجد علاقة ارتباطية بين معدل البطالة ومعدل الجرائم الاقتصادية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب معامل الارتباط بيرسون لايجاد العلاقة بين معدل البطالة والجرائم الاقتصادية.

يتضح من الجدول (7) أن أعلى الجرائم الاقتصادية في العام 2013 كانت في مصر؛ إذ بلغت 193296 جريمة، يليها السعودية وبلغت عدد الجرائم الاقتصادية فيها 118299 جريمة، ثم المغرب وبلغ عدد الجرائم فيها 106795 جريمة، وجاءت الأردن في المرتبة الرابعة وبلغ عدد الجرائم الاقتصادية فيها 50605 وأقل عدد الجرائم كان لدى لبنان؛ إذ بلغ عدد الجرائم فيها 26024 جريمة.

وبين الجدول أن جريمة سرقة السيارات كانت الأعلى في السعودية؛ إذ بلغت 22470، ثم مصر وبلغت 21000، ثم الأردن وبلغت 5039، وبعد ذلك المغرب وبلغت 2580، وأقلها لبنان 1672.

كما يبين أن سرقة المنازل كانت الأعلى في مصر إذ بلغت 11000، ثم السعودية وبلغت 7180، ثم المغرب 3166، وبعد ذلك الأردن وبلغت 1420، وأقلها لبنان وبلغت 1275.

أما فيما يتعلق بسرقة المحلات التجارية، فكانت الأعلى في السعودية؛ إذ بلغت 4675، ثم مصر وبلغت 3000، ثم المغرب 2875، وبعد ذلك الأردن وبلغت 2150، وأقلها لبنان 1250.

وفيما يتعلق بالرشوة، فقد كانت الأعلى في مصر؛ إذ بلغت 5725، ثم المغرب وبلغت 938، ثم السعودية 630، وبعد ذلك الأردن وبلغت 133، وأقلها لبنان وبلغت 126.

أما جرائم الاختلاس فقد كانت الأعلى في مصر؛ إذ بلغت 4824، ثم المغرب وبلغت 1578، ثم السعودية 1450، وبعد ذلك لبنان وبلغت 98، وأقلها الأردن وبلغت 6 جرائم.

الجدول (8): تطور أعداد الجرائم الاقتصادية وفقاً لمتغيري الدولة والسنة

الدولة/ السنة	2003	2008	2013
الأردن	42023	46200	50605
السعودية	54434	68899	118266
لبنان	13567	17716	26024
مصر	100096	128926	193296
المغرب	37704	76159	106795
المجموع	247824	337900	494986

الجدول (9): معاملات الارتباط للكشف عن العلاقة الارتباطية بين متغيري الجرائم الاقتصادية ومعدل البطالة

الجرائم الاقتصادية	معدل البطالة لعام 2003	معدل البطالة لعام 2008	معدل البطالة لعام 2013
سرقة السيارات	.26*	.29*	.33*
سرقة المنازل	.31*	.30*	.29*
سرقة المحلات التجارية	.29*	.32*	.35*
الرشوة	.27*	.40*	.44*
جرائم الاختلاس	.30*	.29*	.37*
جرائم التزيف	.33*	.38*	.41*
جرائم المخدرات	.45*	.42*	.40*
السراقات والجرائم التي تقع على الاموال	.38*	.36*	.39

العربي سبباً رئيساً لمعوقات التنمية وارتفاع معدلات البطالة وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه نظرية البناء الاجتماعي الذي يسهم بشكل غير مباشر في الجريمة من خلال تفاقم مشكلة البطالة وانتشار الفقر.

وبذا، أظهرت الدراسة ارتفاع كبيراً وتزايداً مستمراً في عدد السكان في دول عينة الدراسة (2003-2013). من هنا، تؤكد الدراسة على وجود فجوة كبيرة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني الكبير في دول عينة الدراسة كمثال ينطبق على العالم العربي ويسهم في وجود جيش كبير من طالبي العمل والعاطلين عن العمل وقلة فرص العمل المتاحة وقد وصل عدد العاطلين عن العمل عام 2005 (12) مليون نسمة مقابل (18) مليون نسمة عام 2013.

وتؤكد الدراسة على أن التطور الاقتصادي الكبير الذي طرأ على العالم حيث أصبح العالم قرية صغيرة، تجاوز النشاط الاقتصادي الفردي والقومي إلى مؤسسات كبرى عالمية تولت نشاطاتها من بلد إلى آخر متخطية الحدود الجغرافية والسياسية فقامت فئات من المجتمع باستغلاله لتحقيق مكاسب عبر طرق غير مشروعة مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الجرائم يسمى بالجرائم الاقتصادية وتمثلت هذه الجرائم في الغش والاحتيال وسوء الائتمان والرشوة والاختلاس والتزيف والسراقات بمختلف أنواعها كسرقة السيارات والمنازل والمحلات التجارية وجرائم

يتبين من الجدول (9) أن هنالك علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً بين متغيري الجرائم الاقتصادية ومعدل البطالة، وذلك في جميع الجرائم وجميع السنوات.

مناقشة النتائج وتحليلها

سعت هذه الدراسة إلى تعرّف حجم البطالة ومعدلاتها في العالم العربي، وخاصة في الأردن والسعودية ولبنان والمغرب ومصر، وعلاقتها بتفسير التغير والتزايد الكبير في حجم الجرائم الاقتصادية في هذه الدول كمثال ينسحب على العالم العربي. وانطلقت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلاتها المتعلقة بمعدلات البطالة في الدول عينة الدراسة، وقد أظهرت أن معدلات البطالة في الدول العربية آخذة في الارتفاع رغم الإحصائيات العربية التي لا تعطي تقديرات دقيقة عن حجم البطالة والتي تتراوح في معظم الدول العربية بين 12%-20% حسب تقارير الأمم المتحدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن معدل البطالة في عام 2013 في الأردن (12.6%) وفي السعودية (11.2%) وفي المغرب (10.2%) وفي مصر (9.2%) وفي لبنان (8.9%) وتؤكد الدراسة أن قضية البطالة في العالم العربي قضية شائكة أصبحت تشكل خطراً على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث يحدّ النمو السكاني المتسارع في العالم

1. أن البطالة لها أهمية كبيرة في دفع الفرد لارتكاب الجريمة بما فيها الجرائم الاقتصادية وهنا تلنقي الدراسة مع دراسة عجوة عام 1985 ودراسة حويّتي عام 1988، التي تؤكد أن الفقر والبطالة تشكل عوامل مشتركة في استفحال وظهور الجريمة والانحراف.

2. توصلت الدراسة إلى أن الجرائم الاقتصادية ومنها جريمة غسل الأموال والجرائم الإلكترونية هي نتاج العولمة وتؤثر في الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل؛ حيث يساهم غسل الأموال في توزيع الدخل لفئات اجتماعية غير منتجة ويؤدي إلى تزايد الفقر والبطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتساهم في غلاء الأسعار وتنامي ظاهرة الفقر والبطالة، وتلنقي الدراسة بهذا مع دراسة الحمدان (2006)، ودراسة شوين ومادين (1997).

3. توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة جرائم المخدرات في دول العينة يجعل السلطة العامة في وضع رقابي مستمر ويتطلب قوى بشرية وزيادة عدد الوظائف القضائية والعاملين في المؤسسات الصحية لعلاج المدمنين، وهذا يتطلب إنفاق الكثير من الأموال ويحرم القطاعات الإنتاجية منها ويؤثر في قدرة الدول على إقامة مشروعات اقتصادية كبيرة تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهذا سبب في ارتفاع معدلات البطالة. وتلنقي الدراسة بهذا مع دراسة الحمدان والسيد (2006).

4. تبين الدراسة ارتفاع الجرائم الاقتصادية وعلى رأسها الفساد المالي والاقتصادي والإداري والسياسي في دول العينة قد ساهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العالم العربي بما فيه دول العينة أدى إلى عدم توفر مشروعات استثمارية كبيرة تستوعب العاطلين عن العمل مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، وتلنقي الدراسة بهذا مع دراسة حمادة (2007)، ودراسة الجهني (2003) ودراسة جولد ومستارد (2002).

5. تبين الدراسة أن الجرائم الاقتصادية تسهم في إهدار موارد الدولة وانخفاض الناتج القومي نتيجة تعرضه إلى حجم كبير من الخسائر الناتجة عن خلل كبير في المتغيرات الرئيسية في دورة النشاط الاقتصادي كدخول الأموال بطريقة غير مشروعة في مجال المخدرات وغسيل الأموال والتي وصلت إلى ما يزيد على (4%) من الناتج المحلي الإجمالي في مصر والسعودية والمغرب وهذا يعد استنزافاً للأموال الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت الأموال التي تنفق على المخدرات وجرائم غسل الأموال وجرائم بطاقات الائتمان المصرفي في مصر والمغرب إلى تدني نصيب الفرد من الدخل القومي ومن المدخرات المحلية الأساسية في تكوين رأس المال مما أدى إلى عدم قدرة دول العينة على إقامة مشروعات

المخدرات وغسيل الأموال والفساد المالي والإداري وجرائم البورصات وجرائم الانترنت وجرائم بطاقات الائتمان وغيرها، وهذا يتوافق مع نظرية تباين الفرص أن الأنماط تحدد السلوك المنحرف جنائياً وصراعياً وانسحابياً.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجرائم الاقتصادية أصبحت تشكل تحدياً كبيراً على المستوى الوطني والقومي والعالمي وأصعب التحديات التي تواجهها دول العينة كمثال ينسحب على العالم العربي وباتت تهدد جميع المؤسسات الوطنية والشعوب والأفراد، وتهدد الأمن والاستقرار لهذه الدول وتفرض تحديات كبيرة على اقتصاديات هذه الدول، وتعيق جهود التنمية، وتسهم في نقل جزء كبير من الدخل إلى خارج العالم العربي. وتظهر الدراسة أن الجرائم الاقتصادية تتضاعف من سنة إلى أخرى حيث وصلت عام 2013م في الأردن (50605) جريمة وفي السعودية (118266) جريمة وفي لبنان (26024) جريمة وفي مصر (193296) جريمة وفي المغرب (106765) جريمة.

إن هذا التزايد الكبير في حجم الجرائم الاقتصادية أصبح يعرقل كل جهود التنمية في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وأصبحت دول العينة كمثال ينسحب على العالم العربي تصرف اهتماماتها إلى القضايا الأمنية وتضاعف في إنفاق الأموال الكبيرة للحد من هذه الجرائم ومحاربتها.

إن تكلفة الجرائم الاقتصادية تضع عبئاً مالياً على المجتمع وخسائر كبيرة على الدخل القومي حيث تعمل جرائم الفساد التي تنمو بشكل كبير بمعدل يفوق نمو الاقتصاد الوطني لدول العينة على خلق قلق اجتماعي وقلق سياسي يكون تأثيره كبيراً على ذي الدخل المحدود والفقراء غير القادرين على الحصول على فرصة عمل.

إن الجرائم الاقتصادية في الدول عينة الدراسة أثرت بشكل كبير جداً على الإنفاق العام نتيجة اهتمام الدول العربية في زيادة الاستقرار وزيادة نفقاتها الأمنية والدفاعية لحماية الأمن والاستقرار والتي تتجاوز (13%) من الناتج المحلي الإجمالي وقد وصلت إلى ما يزيد على (20%) في السعودية وتشكل النفقات الدفاعية ما يعادل (60%) من الديون العربية في الأردن ومصر والمغرب.

أما حول علاقة البطالة بالجرائم الاقتصادية فتبين الدراسة أن هنالك علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً بين متغيري الجرائم الاقتصادية ومعدل البطالة في الدول عينة الدراسة وذلك في جميع الجرائم الاقتصادية وجميع السنوات خلال الفترة الزمنية (2003-2013)، وهذا يؤكد:

المنافسة بشكل متساو من أجل المكانة، وخاصة أبناء الفقراء الذين يحكمهم البناء الاجتماعي الطبقي.

توصيات الدراسة

1. ضرورة التنسيق العربي المشترك حول إقامة مشروعات عربية اقتصادية واجتماعية مشتركة كبرى تحقق النفع العام للمجتمعات العربية، وضرورة الاهتمام بالتربية الدينية والتنشئة الاجتماعية والسياسية في البلدان العربية وتوفير احتياجاتهم الضرورية من توفير لفرص العمل وأدوات الإنتاج وقروض تمويلية لتمويل بعض الأنشطة ورعايتهم اجتماعياً وخلقياً وتشديد العقوبات لجريمة المخدرات.

2. ضرورة التعاون الأمني الإقليمي العربي والدولي لمواجهة الجرائم الإلكترونية وجرائم غسل الأموال وجرائم الإتجار بالمخدرات ومكافحة الفساد المالي وجميع الجرائم الاقتصادية بأنواعها المختلفة وتطوير وضبط السياسة الرقابية وأدواتها واندماج الدول العربية بأسواق عربية مشتركة.

الكويت:المعهد العربي للتخطيط.

عبد الحميد، م. (1999) معايير الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة، ندوة الظواهر الإجرامية وسبل مكافحتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للشؤون الأمنية.

عجوة، ع. (1985) البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، الرياض:المركز العربي للدراسات الأمنية.

عوض، م.(1996) خصائص الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.

العيطان، ت. (2000) البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية.

الوريكات، ع.(2013) نظريات علم الجريمة، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

Cohen, E.M.Felson (1979) Social Change and Crime in Amercan Sociological Review.

Economec Crimny Survey 2002.

Gould, E, Weinberg, Mustard (2002) Crim Rates an local labor Market Opportunities in the United States 1979-1997.

Kent, B and R. Goe (2004) An Examination of the Link Between Employment Volatility Crime Rates, The American Jornal of Economics and Sociology.

IMF, (2004) World Economic outlook, sept.

Ivational white, Collar Crime Center, wee Issue Paper, 2003.

Rephann, J. (1999) Link Betwwn Rural Development and Crime in the United startes

اقتصادية تستوعب الداخلين لسوق العمل وهذا أدى إلى تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة في دول عينة الدراسة. وهذا يلتقي مع دراسة (Rephann, 1999)، ودراسة الحمدان، والسيد (2006).

توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة ارتباطية بين البطالة والجرائم الاقتصادية بمختلف أنواعها في الدول العربية عينة الدراسة وخاصة مع تزايد الجرائم الاقتصادية في ظل العولمة تحت قوى التحرر الاقتصادي الذي زاد فيه الظلم وعدم المساواة وتحرير الأسواق الاقتصادية والتجارة الدولية وتراخي قبضة الدولة وتراجع دورها في العالم العربي وأصبحت خيارات الدول العربية قليلة من أجل مكافحة البطالة والفقر نتيجة نقل جزء من الدخل القومي إلى الخارج وعجز الدول العربية عينة الدراسة في إقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة والإنفاق على الاستثمارات التي توفر فرص العمل واستيعاب الأعداد الهائلة من الداخلين لسوق العمل مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة التي أصبحت تهدد الأمن الوطني العربي، وهذا يتوافق مع نظرية تشكيل ردة الفعل؛ حيث إن الصغار لا يستطيعون

المصادر والمراجع

أبو شامة، ع. (2007) عولمة الجريمة الاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: مكتبة الملك فهد.

البدائية، ذ. (2002)، الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة، أعمال مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، الشارقة: مركز بحوث الشرطة.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2011) القاهرة: جامعة الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2013) القاهرة: جامعة الدول العربية.

جامعة الدول العربية (2007) تقرير الإنمائية للألفية في المنطقة العربية.

جليلي، رياض (2008) تمكين المرأة، المؤشرات والأبعاد التنموية، سلسلة جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

حويطي، أ. (1988) علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف.

السراج، ع. (1998) مكافحة الجرائم الاقتصادية والظواهر الانحرافية، ندوة الجرائم الاقتصادية وسبل مواجهتها، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

الشوربجي، س.(2006) مواجهه الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، ط1 الرياض، جامعه نايف العربية للعلوم الامنية.

الطراونة، ص. (2008) العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، الكرك: جامعة مؤتة.

العباس، ب. (2006) تحليل البطالة، سلسلة جسر التنمية،

Unemployment and its Relationship with Economic Crimes in the Arab World

*Amin J. Al-shdifat **

ABSTRACT

The study aimed at identifying the size of unemployment in the Arab world.

(Saudi Arabia, Jordan, Lebanon, Egypt, Morocco) were taken as a sample representing the Arab world as well as the size of the economic crimes and patterns and developments And the disclosure of the relationship between the significant rise in unemployment rates on one hand and the high and the evolution of economic crimes in the countries of the sample.

The study relied on descriptive analytical method through a desktop scanning and access to relevant previous studies, adding to the reports and statements issued by the United Nations and the World Bank and the consolidated reports of the Arab League of Arab States And the Ministries of Interior and Justice in the countries of the sample information and data processing means and appropriate statistical comparisons between the countries of the sample with respect to unemployment and economic crimes were used.

The study found unemployment in the countries of the sample is increased from year to year and ranged between (8% -13%), while the crimes economic increasingly including rate (7% -10%) from year to year in the countries of the sample, especially cars, drug crimes, car and crimes located on the money.

The study concluded that there was a statistically significant correlation between the variables of economic crime and high unemployment.

Finally, the study presented some recommendations.

Keywords: Unemployment, Economic Crimes.

* Faculty of Arts, The Hashemite University, Jordan. Received on 3/12/2015 and Accepted for Publication on 12/1/2016.